

الثقافة السياسية السائدة في الجزائر وتأثيرها على فعالية التدبير التشاركي في تسير الشأن العام المحلي

The prevailing political culture in Algeria and its impact on the effectiveness of participatory governance in local public affairs

دوادي منال¹

¹ جامعة سطيف 2، ma.douadi@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2026/04/15

تاريخ القبول: 2026/03/19

تاريخ الاستلام: 2025/12/26

ملخص:

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تسعى هذه الدراسة لتوضيح أثر الثقافة السياسية للفواعل المحليين في الجزائر، على جودة التدبير التشاركي كمقاربة تهدف لتعزيز مشاركة مختلف الفواعل المحلية في تسير الشأن العام المحلي، وتصحيح بعض الإخفاقات التي شهدتها نموذج الديمقراطية التمثيلية، كما تشير إلى أسباب تشكل نمط معين من الثقافة السياسية التي تحدد سلوك مختلف الفواعل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مراحل بناء العملية السياسية وصياغة مخرجاتها، بهدف تفسير صعوبة القطيعة مع نمط يتعارض فكريا وسلوكيا مع متطلبات الخيار التشاركي وهو ما سيفصل فيه البحث تفصيلا ممنهجاً يخدم الهدف الأساسي لهذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية؛ التدبير التشاركي؛ الجماعات المحلية؛ الجزائر.

Abstract:

By using a descriptive and analytical approach, this study seeks to clarify the impact of the political culture of local actors in Algeria on the quality of participatory governance, as an approach aimed at enhancing the participation of various local actors in the management of local public affairs and correcting some of the failures of the representative democracy model. It also points to the reasons for the formation of a particular type of political culture that determines the behavior of various political, economic, and social actors in the stages of building the political process and formulating its outcomes, with the aim of explaining the difficulty of breaking with a pattern that is intellectually and behaviorally incompatible with the requirements of the participatory option, which the research

will examine in detail in a systematic manner that serves the main objective of this study.

Keywords: Political culture; Participatory governance; Local communities; Algeria.

المؤلف المرسل: دوادي منال، ma.douadi@univ-setif2.dz

مقدمة:

تعد الثقافة السياسية أهم عينة يمكن دراسة مجتمع من خلال الخصائص المسجلة على مستوى تركيبها ونمطها ومكوناتها، فهي تعبر عما يحرك هذا المجتمع من أفكار وقيم وسلوكيات خاصة في المجال العام، ونظرا لهذه الأهمية وهذا الدور في فهم الظاهرة محل الدراسة تطرح الثقافة السياسية نفسها كمدخل أساسي من خلاله يتمكن الباحثون من معرفة مدى جاهزية المجتمع أو أحد فواعله أو مؤسساته من تطبيق وإنزال أي نموذج أو مقارنة بغرض التنمية أو الإصلاح أو التحديث.

وتختلف نتائج اعتماد اقتراب الثقافة السياسية كأداة منهجية لقراءة ظاهرة ما، باختلاف النمط الثقافي السائد وعليه فتحقيق التنمية والإصلاح السياسي وفق متطلبات النموذج الديمقراطي، يتطلب وجوبا سواد نمط ثقافي ديمقراطي في المجتمع المستهدف، وتمتع أفرادها وتنظيماته بقيم النموذج أو وجود قابلية التغيير والانفتاح، فلما اتخذ المشرع الجزائري مجموعة من التدابير الإصلاحية الموجهة للمجتمعات المحلية ومن بينها التدبير التشاركي؛ الذي يعتبر من أهم المقاربات الديمقراطية التي تم اعتمادها في مختلف دول العالم مثل البرازيل، وذلك لتحقيق التنمية المحلية ودعم نموذج الديمقراطية التمثيلية وسد فجواته خاصة ما تعلق منها بمسألتي مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام المحلي، وتفعيل الرقابة الشعبية على المجالس المنتخبة.

ظهرت حاجة بحثية تلح على المهتمين بالشأن الاجتماعي والسياسي لطرح تساؤلاتهم حول مدى جاهزية المجتمع المحلي الجزائري على التفاعل الإيجابي مع هذا التدبير، الذي يتجاوز كونه آلية حديثة لتسيير الجماعات المحلية، إلى كونه نسق اجتماعي وسياسي يهدف لتشجيع الأفراد على الانخراط في الحياة العامة وتعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة، وهو ما يتحقق عن طريق كفاءة فواعل هذا التدبير وتوافق قيمها التي تشكل في كليتها نمط الثقافة السياسية الذي تندرج ضمنه.

إشكالية البحث: انطلاقا من فكرة أن الثقافة السياسية السائدة تعطي تصورا واضحا لموقف المجتمع من مختلف التحولات التي يعيشها خلال مساره التطوري، رأينا أنه من الضرورة البحث في إمكانية تطبيق التدبير التشاركي كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر، واستجابة الفواعل المحلية من أفراد وتنظيمات مدنية ومجالس منتخبة لمتطلبات المقاربة التشاركية وفقا للنمط الثقافي السائد، وعليه نطرح الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر طبيعة الثقافة السياسية لدى الفواعل المحلية على فعالية التدبير التشاركي في

الجزائر؟

فرضية البحث: وللإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح فرضية على أن يكون نصها كالتالي: نمط الثقافة السياسية الذي يعبر عليه سلوك الفواعل المحلية في الجزائر يؤثر تأثيرا مباشرا على أهداف التدبير التشاركي، فكلما تمكنت هذه الفواعل من تنمية مدركاتها الثقافية بما يتوافق ومبادئ المقاربة كلما أتت الأخيرة بنتائجها المرجوة.

أهداف البحث: يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للوصول للأهداف التالية:

- توضيح العلاقة بين التدبير التشاركي والثقافة السياسية.
- التأكيد على ضرورة إعادة النظر في مكونات الثقافة السياسية السائدة في الجزائر.
- إبراز كيفية تأثير الثقافة السياسية للفواعل المحليين على تحقيق أهداف التدبير التشاركي، مما يوضح قدرة هذا المتغير على تثبيت فعالية هذه المقاربة.
- تقديم توصيات يمكن اعتمادها لإضفاء شكل من أشكال التحديث لمكونات الثقافة السياسية في الجزائر بما يخدم التوجه التشاركي.

منهجية البحث: المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخداما في البحوث السياسية، وذلك لما يتيح هذا المنهج من إمكانية لتوضيح علاقة المتغيرات التي اعتمد عليها الباحث لاختيار موضوعه وصياغة إشكاليته، وبناء على ذلك اعتمدت هذه الدراسة عليه لبيان مواضع تأثير الثقافة السياسية السائدة في الجزائر خاصة على مستوى الجماعات المحلية، في مساعي تحقيق التدبير التشاركي خاصة وأن الأخير هو عبارة عن آلية تسيير تؤكد على قيمة المشاركة السياسية داخل الجماعات المحلية، وعليه وجب تحليل مدى توافق السائد من القيم مع ما تتطلبه المقاربة منها.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

من خلال هذا الجزء من البحث يتسنى للقارئ التعرف على متغيرات الدراسة وبيان ماهيتها والعلاقة التي تربط بينها وذلك للتمكن من تشكيل تصورات أولية عن مآل الدراسة وبناء إجابة مؤسسة تأسيساً نظرياً للإشكالية المطروحة.

1. ماهية الثقافة السياسية وأنماطها

1.1. تعريف الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية إحدى أهم المقاربات التي عرفت اهتماماً بالغاً من قبل الدارسين في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، وذلك لقدرتها على تفسير العديد من الظواهر المرتبطة بمسألة علاقة المجتمع بالسلطة السياسية.

ويعد عالم السياسة الأمريكي غابرييل ألمانود / **Gabriel Almond** أحد أبرز المهتمين بهذا المفهوم وتفسير علاقته بمجموعة من المتغيرات مثل: الديمقراطية، المشاركة السياسية، العملية الانتخابية، التنمية السياسية ... وغيرها من المفاهيم التي تعرف ارتباطاً بنويها وتناثر تأثيرها مباشرة بالسائد من أنماط الثقافة السياسية؛ فينطلق منها لتحليل النظم السياسية ويعتبرها مرجعية لتفسير العملية السياسية في مختلف مراحلها.

فيعرفها بأنها "نمط محدد من التوجهات أو الاتجاهات إزاء النشاط السياسي"¹، أي أنها شكل تفاعل الأفراد مع النشاط السياسي ومدى إقبالهم على تأدية أدوارهم كعنصر من عناصر العملية السياسية. في حين يعرفها سيدني فيربا / **Sidney Wirba** على أنها "المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية"، من خلال هذا التعريف نستنتج أن الثقافة السياسية موروث اجتماعي سياسي يتأسس وفق مبدأ التراكم ويتم تناقله عبر الأجيال، فهي معطيات يتم ترسيخها عبر التاريخ وبالتالي تنتج أنماط مميزة للسلوك السياسي لكل مجتمع من المجتمعات.

ونتيجة لدراسة مقارنة قام بها كل من فيربا وألمانود على خمسة دول، توصلنا لصياغة التعريف الآتي "هي الاتجاهات والتوجهات السياسية لدى الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي ويضاف إلى ذلك أنها تتضمن مدركات ومشاعر وتقييمات الأفراد"²، بناءً على مكونات هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم الثقافة السياسية يمتد تأثيره ليحدد طبيعة علاقة الأفراد بالنظام السياسي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الولاء

السياسي ومدى رضا الفرد على مخرجات العملية السياسية، وبالتالي إما ييدي سلوكا إيجابيا يشكل في محصلته متطلبات المشاركة السياسية الفعالة، أو سلوكا سلبيا يكون تعبيرا عن عزوفه السياسي ولا مبالاة. وتعتبر مفاهيم المشاركة السياسية والعزوف السياسي مؤشرات لقياس مدى شرعية الأنظمة السياسية واستشراف مستقبلها، من حيث قدرتها على الاستمرار والاستقرار، وبذلك نفق على مدى تعقيد المفهوم محل الدراسة.

ومن بين أبرز التعريفات التي وضحت هذا التعقيد نجد طرح **كمال المنوفي** والذي يذهب لتعريفها بأنها: مجموعة من القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام السياسي القائم، فالثقافة السياسية تؤثر على علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أنها تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة"³.

باعتبار أن الثقافة السياسية تشكل مرجعية لتحديد منظومة القيم السياسية السائدة داخل المجتمع وعلاقته بالسلطة السياسية، فهذا بدون شك يجعلها تختلف من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى وهو ما حدده كل من **ألوند وفيربا** بتقسيمها لثلاث أنماط مميزة.

2.1/ أنماط الثقافة السياسية:

أ. **الثقافة السياسية الضيقة**⁴: هو النمط السائد في المجتمعات المحلية التقليدية ذات التركيبة العشائرية، حيث تتشكل فيها مدارك الفرد من خلال العادات والتقاليد والأعراف السائدة داخل قبيلته، بينما لا يملك قاعدة معلومات واسعة على نظامه السياسي والمنظومة المجتمعية والسياسية ككل، ولا يهتم بمعرفة أدواره كشريك وجزء من العملية السياسية، وبالتالي لا يسعى للحصول على التمثيل السياسي (حالة العزوف) ولا يؤدي أدواره بصفته مراقب ومصدر لشرعية السلطة السياسية، نظرا لمحدودية وعيه السياسي وغياب مؤسسات التنمية السياسية أو محدودية تأثيرها.

ب. **الثقافة السياسية الوعوية**⁵: يتميز هذا النمط بوجود فرد مدرك لمجريات العملية السياسية، ولكن ييدي سلوكا سياسيا سلبيا أي أنه يمتلك تقيّماته الخاصة لمخرجات العملية السياسية، إلا أنه يمتنع عن المشاركة نظرا لإدراكه لمحدودية دوره وعدم قدرته على التأثير في عملية صنع القرار السياسي، وهنا نجد نمطين من السلوك السياسي: خاضع مؤيد للسلطة، أو معارض سلبى يمتنع عن المشاركة السياسية ولا

يسعى للمبادرة من أجل تغيير النسق السياسي، وينتشر هذا النمط داخل مجتمعات تسلطية مغلقة ريعية، حيث تنمahi فيها الحدود بين مفاهيم محورية أبرزها السلطة والدولة، المعارضة كسلوك سياسي صحي والتمرد كسلوك يهدد استقرار الدولة وسيادتها.

ج. الثقافة السياسية المشاركة⁶: هي مجموعة القيم والمعارك والمعلومات والمشاعر التي يملكها الفرد وتجعل من سلوكه إيجابيا اتجاه العملية السياسية، فنتيجة لهذا النمط يكون الفرد مدركا لمدى تأثيره في العملية السياسية في جميع مراحلها، فمن حيث التدخلات هو قادر على تكوين آرائه والتعبير عنها، ما يدفعه نحو السعي للحصول على تمثيل واع وفعال من خلال التأسيس أو الانخراط في كل من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والوصول لمختلف منابر التمثيل كالمجالس المنتخبة والإعلام والصحافة، وذلك للتعبير عن رأيه ومصالحه ورفع انشغالاته وتبسيط الضوء على مشاكله، وعلى مستوى المخرجات نجد فردا قادرا على المعارضة والاحتجاج والرقابة والمحاسبة بالإضافة لإبداء التأييد والرضا، ويتجسد هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية المنفتحة.

2. التدبير التشاركي: التعريف والآليات

1.2. تعريف التدبير التشاركي (المقاربة التشاركية):

يعتبر مبدأ المشاركة أساس الديمقراطية في المجتمعات، وخلال الألفية الأخيرة بدأ يطرح هذا المبدأ كشرط محوري لتحقيق التنمية والديمقراطية في المجتمعات المحلية، حيث لم يعد هناك بديل عن مساهمة السكان المحليين في عملية تسيير الشأن العام المحلي وصناعة القرار، ونظرا للأهمية التي اكتسبها هذا المبدأ وردت بشأنه العديد من التعريفات التي تؤكد على هذه الأهمية وتشرح أبعادها وتأثيراتها.

أ. يعرفه ناصر شيخ علي بالاستناد لمحددات مبدأ المشاركة السياسية، هو كل أشكال مساهمة المواطنين في توجيه العمل الحكومي وأجهزة الإدارة المحلية وتتخذ هذه المشاركة طابعا استشاريا أو تقريرا أو تنفيذيا أو رقابيا، كما يمكن أن تكون هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة⁷.

وعليه فإن التدبير التشاركي يعمل على إيجاد قنوات تمكن المواطن من المشاركة في عملية رسم السياسات العامة خاصة على المستوى المحلي؛ ويعتبر المدخل الإصلاحي الذي اعتمدته السلطة السياسية في الجزائر الذي استهدف الجهاز الإداري والمرفق العمومي أحد أهم أسباب اعتماد التدبير التشاركي، خدمة لشعار مشروع الإصلاح الإداري القائل بـ "تقريب الإدارة من المواطن"⁸، وهو شعار يحمل شقين يكملان بعضهما البعض، الأول يدل على ضرورة انتهاز أسلوب اللامركزية الإدارية لرفع فعالية الإدارات

الجزائرية وضمان استقلالها وكفاءتها، والشق الثاني يعبر على انفتاح هذه المؤسسات على المواطن والسماح له بالتفاعل معها بشكل يضمن استجابتها لمطالبه وعملها على حل مشكلاته اليومية.

ب. ويعرفه ليسك / **Lisk.F** هو المشاركة كفرد وكمجتمع في كافة مراحل صنع القرار ورسم السياسات التنموية، وعليه وجب تمكين الأفراد من المشاركة في إطار الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية.⁹

على ضوء هذا التعريف نصل إلى ما مفاده أن التدبير التشاركي عملية متكاملة، تبدأ من مرافقة الأفراد وتمكينهم بما يضمن مشاركة فعالة من قبلهم في تسيير شؤونهم، أي أنه يعمل على بناء نمط سلوكي يخدم أهداف المشاركة الإيجابية للمواطنين، التي باتت السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المحلية ضمن مشاريع تعكس الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية.

ج. هو تدبير يقضي بإشراك جميع الفاعلين المحليين في كافة الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، من أجل رفع انشغالهم والتعبير عنها مما يمكن صناع القرار من صياغة سياسات تعكس تطلعاتهم، وكفيلة بتحقيق الصالح العام على المستويين الوطني والمحلي.¹⁰

يتضح من التعاريف المدرجة أن مفهوم التدبير التشاركي، هو مفهوم معبر عن حالة يكون فيها الأفراد على استعداد للانخراط في عملية المشاركة المجتمعية، سواء بصفتهم أفرادا أو جماعات (تنظيمات المجتمع المدني، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية...) وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي، ومن جهة أخرى يعبر عن استعداد المؤسسات الرسمية ومراكز صنع القرار محليا ووطنيا من استقبال هذه المشاركة والاعتماد على نتائجها كمدخلات ومعطيات لصياغة السياسات التنموية، وبالتالي يسعنا القول أن التدبير التشاركي هو نتاج نمط ثقافي منفتح ومرن وقابل للتجاوب مع متغيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3. علاقة الثقافة السياسية بالتدبير التشاركي

إن العلاقة بين الثقافة السياسية والتدبير التشاركي هي علاقة الأولى بعدة مفاهيم تشكل الظاهرة السياسية عموما، أي علاقة الأصل بالفروع، ويعود اعتبارنا أن الثقافة السياسية هي الأصل في تحديد طبيعة المفاهيم السياسية، إلى واقع أن التركيبة الثقافية للمجتمعات والأفراد تتحكم في نوع السلوك الصادر عنهم.

ويرتكز التدبير التشاركي ويرتحن نجاحه بما يبديه الأفراد من استعداد للمشاركة والتفاعل مع محيطهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بصفتهم فاعل رئيسي ضمن متطلبات المقاربة؛ ومما يؤكد على ترابط المفهومين واتصالهما البنوي ببعضهما البعض نجد ما ورد في كتاب روبرت دال / **Robert Dahl** "المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية"، أين قام بتحديد عناصر الثقافة السياسية بالاعتماد على جملة من التوجهات كان أحدها "إقبال الأفراد على العمل الجماعي"، ويفسر في مؤلفه هذا التوجه معتبرا إياه نابعا من إيمان الأفراد بأهمية العمل المشترك في الجانب السياسي والاجتماعي على حد سواء.¹¹

والجدير بالذكر أن المعتقدات وما يؤمن به الأفراد ما هي إلا أحد مكونات الثقافة السياسية، وبالتالي من الطبيعي أنها محدد لنوعية المشاركة الناتجة عن الفرد أو الجماعة، ويتابع وصفه لتوجهات الأفراد حيث أشار للنزعة الفردانية أين يكون الأفراد ميالين لخدمة مصالحهم الشخصية، مما ينعكس على نوعية الحلول التي يطرحونها للمشاكل التي تواجههم، حيث تكون ذات طابع ذاتي تعود بالنفع الخاص دون أن تحقق الصالح العام وتقوض فرص تكريس قيم التعاون والتكافل الاجتماعي.¹²

وفي حين أن التدبير التشاركي يتم طرحه كآلية لإدارة وتسيير الشؤون المحلية، من خلال مشاركة جميع الفواعل المحلية من أفراد ومجالس منتخبة، مجتمع مدني، وقطاع خاص؛ تنتج حاجة البحث في مدى قدرة هذه الفواعل على تجسيد الآلية وتحقيق أهدافها وأبعادها، التي تسعى في مجملها لتحقيق الصالح العام أي مدى تشبع هذه الأطراف بقيم الثقافة السياسية الإيجابية، والعمل الاجتماعي والسياسي الهادف والقادر على رفع قدرات المجتمعات المحلية الاقتصادية والتنموية، والتي تعتبر مسؤولية اجتماعية تتقاسمها هذه الفواعل التي وجب تحليلها بالنزاهة والشرعية والاستقلالية واستعدادها للعمل في مناخ تشاركي ديمقراطي.

وتعد الجزائر إحدى الدول التي اهتمت بالمقاربة التشاركية وسعت لإقحام مختلف الفواعل المحلية في الصيغة التشاركية خاصة المواطن والمجتمع المدني، وفي نفس السياق برزت عديد الدراسات التي اعتمدت على اقتراب الثقافة السياسية لتحليل واقعها ومدى قدرتها على تفعيل المقاربة، خاصة وأن الفواعل السياسية في الجزائر خاضعة لتأثير جملة من العوامل (القانونية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية)، التي تتحكم بشكل مباشر في سلوكها داخل المجال العام وتميزها بمجموعة من الخصائص التي يرى الباحث في هذا السياق أنها قد لا تتمشى ومتطلبات المقاربة التشاركية.

ثانيا: تأثير النمط السائد للثقافة السياسية في الجزائر على فواعل المقاربة التشاركية

تعتبر فواعل التدبير التشاركي شكلا من أشكال التنظيم المجتمعي في الجزائر، وتجسيدا لشكل العلاقات التي يرتبط بها الأفراد داخل المجال العام*، أي أنها ودون شك تمثل انعكاسا للمكونات الثقافية السائدة في المجتمع وتتطبع بالسلوك السياسي للأفراد ومدى إقبالهم أو عزوفهم على كافة أشكال المشاركة العمومية سواء ضمن المؤسسات الرسمية (المجالس المنتخبة)، أو غير الرسمية (بصفتهم أفراد، أعضاء في المجتمع المدني، فواعل اقتصادية وغيرها من أشكال التنظيم)، ومن خلال عناصر هذا المحور سنحاول التفصيل في هذه الجزئية.

1. المجالس المنتخبة

تشكل المجالس المنتخبة في الجزائر قاعدة اللامركزية، وإطار ممارسة الديمقراطية المحلية من خلال مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وهذا وفقا لما جاء به قانون البلدية 10/11 من خلال نص المادة 02 ".... وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"¹³، غير أن النص القانوني لا يعبر كفاية عن الواقع الفعلي للممارسة السائدة في المجتمع، فالمجالس المحلية المنتخبة تطرح على مستواها عدة إشكالات وتنعكس مباشرة على مستقبل التنمية المحلية والديمقراطية، مما جعل هذه المجالس الأكثر استهدافا بالبرامج الإصلاحية نظرا لحالة الأزمة التي تعيشها والتي بلغت مرحلة "الانسداد السياسي".

وتعتبر هذه الأزمة إحدى مؤشرات الاختلال الذي ظهر جليا على مستوى النموذج التمثيلي، وبداية طرح التساؤل حول مدى قدرته على التجسيد الفعلي للديمقراطية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق المجالس المنتخبة، حيث برز صراع المصالح بين المنتخبين مما أدى لاختلال العملية التواصلية بينهم وعدم قدرتهم على الوصول لتسويات وحلول توافقية، تضمن عدم توقف السير العادي للمعاملات الإدارية ومشاريع التنمية المعمول بها؛ فخلال سنة 2021 تم إحصاء 66 بلدية تعيش واقع الانسداد السياسي.¹⁴

ويعتبر اختلال الثقافة الحزبية والتشوهات المسجلة على مستوى العمل السياسي في الجزائر أحد أبرز الأسباب لتراجع كفاءة المجالس المنتخبة، وعدم قدرتها على مواكبة التطورات البيئية والتوافق مع مفاهيم الحكم الراشد وآليات التسيير الحديثة على غرار التدبير التشاركي، حيث نجد أن القيم العشائرية والفكر الجهوي وتصلب العصبية القبلية ساهمت في تبلور سلوكيات تتنافى وقيم الديمقراطية، حيث يقترن نجاح النموذج الديمقراطي وكافة المقاربات المنبثقة عنه بمدى قدرة الأفراد خاصة أولئك الذين يشغلون مراكز صنع القرار السياسي على تجاوز ولاءاتهم الضيقة واستبدال مفاهيم المصلحة الشخصية والمحابة بما يتوافق وخدمة

الصالح العام وتطبيق القانون، نظرا لأن هذه الثنائية هي مدخل أساسي لتحقيق التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

وتعتبر قراءة أثر الثقافة السياسية السائدة على مستوى المجالس المحلية، عملية تركز في أساسها على تتبع سلوك الأحزاب السياسية كونها فاعل رئيسي في المشهد السياسي المحلي، فتشكل هذه المجالس هو من مخرجات عملية انتخابية تؤطرها الأحزاب من خلال ترشيح مناضليها لشغل المناصب العامة، وفي الحالة الجزائرية يحمل السلوك السياسي لهذا الفاعل مجموعة من الخصائص التي تؤكد على أن مضامين الثقافة السياسية الراسخة تؤثر بشكل مباشر على طبيعة الأدوار التي تؤديها الفواعل السياسية، فنجد أنه ورغم فلسفة الحزب القائمة على السعي لبلوغ السلطة إلا أنها تعرف حالة من التخلي عن هذه المسؤولية التاريخية في الحالة محل الدراسة.

يعود ذلك لمجموعة من الأسباب أبرزها طبيعة السلطة السياسية في الجزائر ومسألة طرحها للتداول، أين يبرز دور الحزب السياسي في تنظيم وتأطير مسألة دوران السلطة بين مختلف الاتجاهات السياسية والأيدولوجية، ما يساهم في خلق مناخ ديمقراطي، كما يعتبر ضمانا لتمثيل جميع مكونات المجتمع والتعبير عنها؛ غير أن واقع الممارسة الحزبية أثبت من خلال التجربة أن الأحزاب في الجزائر وحتى بعد إقرار التعددية مازالت تحت الثقل الأيدولوجي والثقافي الذي كرس له سياسة الحزب الواحد وواقع احتكار السلطة السياسية، المسألة التي لم يتم طرحها للنقاش العام سواء مع بداية تشكل ملامح الدولة الجزائرية بعد الاستقلال أو بعد إعلان التعددية¹⁵، ويظهر جليا تنازل الحزب السياسي في الجزائر عن دوره في التنافس على السلطة (وهو الدافع الذي يجعل من هذا الفاعل يسطر برامج تنموية تسعى للحصول على القبول الشعبي والالتفاف حوله، وبالتالي تشكيل قوة ناعبة تمكنه من خوض الانتخابات وفق مبادئ تنافسية ديمقراطية)، من خلال الخطاب السياسي الذي يتبناه هذا الفاعل.

وقد ناقش هذه المسألة عديد المفكرين والمهتمين بالشأن السياسي، من بينهم **بيار بورديو** / **Pierre Bourdieu** الذي تناول مسألة مهمة تتعلق بالظاهرة المشار إليها، حيث تتحول الأحزاب السياسية لمنابر للتعبير عن توجهات سلطوية أو اجتماعية أو ثقافية سائدة دون السعي لتغييرها وتجديدها بما يتماشى وقيم الديمقراطية، وهو ما يعتبر جوهر وظيفة أصيلة لدى الأحزاب وهي التنشئة السياسية، فيعبر عن خطابها في هذه الحالة بـ "اللغات المسموح بها"، أي امتداد لخطاب السلطة السياسية ومحاولة

الدوران في فلكها دون التطرق لمسائل تندرج ضمن المحظور وتتناقض وفلسفة السلطة السياسية وإن كانت تخدم الصالح العام وتحقق التنمية.

ويمثل اجتهاد "عبد الناصر جايي" شرحا مفصلا لهذه النقطة، فيرى أن الحملات الانتخابية على المستوى المحلي تعكس تماهي الحدود الأيديولوجية والسياسية بين السلطة السياسية والأحزاب، حيث نرى افتقار برامج الأخيرة إلى رؤية تنموية تعكس المشاكل الفعلية للمجتمعات المحلية، فحسب "جايي" فهي توجه تركيزها نحو مسائل ذات بعد وطني وتندرج ضمن مهام السلطات المركزية، وتتجاوز صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة والميزانيات الموضوعة تحت تصرف رؤساء المجالس، كأزمة البطالة والسكن والأمن الوطني وقضايا اقتصادية كبرى، وبالتالي تصبح البرامج مجانبة للواقع وتفتقر للمصداقية مما يؤدي لفقدان ثقة الناخبين وبرز أزمة العزوف السياسي¹⁶، وتأثير الأخيرة على مستقبل شرعية المجالس المنتخبة وقدرتها على تحقيق التنمية المحلية ناهيك عن تبني أساليب تسيير ديمقراطية حديثة على غرار التدبير التشاركي.

2. المجتمع المدني

إن المجتمع المدني هو أحد أهم الفواعل التي يتم اعتمادها لتحقيق أهداف المقاربة التشاركية ضمن حدود الجماعات المحلية، باعتباره فضاء مصلحيا مؤسسيا يقوم على مبادئ تضمن في محصلتها تحقيق الهدف التشاركي، فمن خلاله يتم الآتي:

- تنظيم الأفراد داخل تنظيمات مصلحية طوعية (الجمعيات، النقابات، جماعات الضغط ...)
- تجميع المصالح وضمان التعبير عنها بشكل منظم وواضح وواع.
- خلق شبكة مصالح بين أفراد المجتمع مما يضمن تفاعلهم الإيجابي فيما بينهم، وخلق علاقات تبادلية تعزز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي.
- انخراط الأفراد في تنظيمات المجتمع المدني كفيل بتجديد القيم الثقافية السائدة داخل المجتمع المحلي، كاستبدال قيم العزلة والانغلاق على الذات بما يناقضها من انفتاح على الآخر والانخراط في الفضاء العام من أجل مناقشة القضايا التي تخص الشأن العام وتؤثر على الأفراد بصفتهم جماعة لا أفرادا.

على ضوء النقاط المذكورة نلاحظ الدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني داخل المجتمعات المحلية، سواء كفاعل من فواعل المقاربة التشاركية أو باعتباره أحد البنى القيمة القادرة على بلورة وإعادة إنتاج مكونات الثقافة السياسية السائدة، وتأسيسا على ذلك يكون التساؤل منطقيا عن مدى قدرة المجتمع المدني في الجزائر على القيام بهذه الأدوار التربوية والتعليمية التي تستهدف إعادة ضبط مؤشرات الوعي الجماعي بما يخدم متطلبات التدبير التشاركي على المستوى المحلي.

إن التعرف على قدرات أي من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المنوط بها تحقيق أي عنصر من عناصر التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، يفرض على الباحث تتبع مسار نشأتها وظروفها، فإن كان تطور المجتمع المدني في الحالة الغربية هو مرادف لتطور الديمقراطية والدولة الحديثة، أي ضمن مسار متجانس ومتقاطع أدى لتشبع هذه الظواهر بالقيم ذاتها مما يؤسس لحالة من التوافق الثقافي والفلسفي وحتى البنيوي الوظيفي، مع بروز الحدود الوظيفية لكل منها مما يؤسس لشرعية الأدوار التي يقوم بها كل تنظيم اتجاه الآخر.

فإن المسار التطوري للمجتمع المدني في الجزائر يعد أهم أدوات تفسير طبيعة الأدوار التي يؤديها هذا الفاعل في المشهد السياسي والاجتماعي، وتعد مرحلة ما بعد الاستقلال هي المرحلة الأهم في تاريخ الجزائر السياسي، وذلك لأن المشهد السياسي بدأ يرسم وفقا لقواعد السلطة السياسية الجزائرية وفلسفتها في الحكم وإدارة الشأن العام وطنيا ومحليا، وعليه كان التوجه نحو خيار الحزب الواحد ممثلا للدولة والشعب خيارا سياسيا يتماشى ومتطلبات المرحلة، التي تستدعي توحيد الشعب الجزائري وحشد كافة الجهود الفردية والجماعية لإعادة إعمار البلاد وبناء المؤسسات السيادية وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

ومنذ الاستقلال سنة 1962 وحتى إعلان التعددية سنة 1989، كان للثقافة السياسية السائدة في الجزائر أثرها البالغ في تحديد علاقة مجموعة من الثنائيات مثل: (الدولة والمجتمع)، (السلطة والسيادة)، (السياسة والاقتصاد)، (المجتمع السياسي والمجتمع المدني)، والتي شهدت نوع من التداخل والتشابك وتماهي الحدود وظيفيا وبنويا، مما أثر على أدوارها ضمن متطلبات النموذج الديمقراطي الذي تبنته الجزائر بموجب دستور 1989 فيما بعد، الذي يستوجب استقلالا مؤسسيا وماليا ووظيفيا، خاصة تلك المؤسسات المنوط بها القيام بأدوار رقابية على السلطة السياسية كالمجتمع المدني الذي تربطه بالسلطة السياسية علاقة وصاية وتبعية من حيث التأسيس والتمويل¹⁷.

وعليه نستنتج أنه يصعب الفصل بين الثقافة السياسية التي تتحكم السلطة في ضبط مؤشراتنا، وتلك التي ينتجها المجتمع المدني باعتباره أحد مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية، فالعقيدة الاشتراكية التي تبناها النظام السياسي غداة الاستقلال وحتى إعلان التعددية، كانت كفيلة بتأسيس الشبكات الزبونية وتمدد جذور الأيديولوجية الشعبوية، ودعم هذا التوجه الريع النفطي الذي كان بمثابة أداة لشراء السلم الاجتماعي وتجنيد المؤسسات والأفراد من أجل الحصول على الولاء مقابل تحقيق المصالح الشخصية، ونتيجة لهذه السردية تجذرت ثقافة التبعية والدوران في فلك السلطة السياسية باعتبارها مصدر الثروة والمتحكم الوحيد في قنوات توزيعها.

وحتى سنة 2011 برزت منظمات المجتمع المدني كفاعل رئيسي في المشهد السياسي، وأظهرت ولاء ملفتا للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، وانخرطت في عملية التعبئة الشعبية والنشاط في الحملات الانتخابية لصالحه، ومن أبرز هذه التنظيمات الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين ومنظمات أسر المجاهدين وبعض النقابات المهنية،¹⁸ مما يسقط خاصية الاستقلالية على المجتمع المدني والجدير بالذكر أنها الركيزة الأساسية لفعالية دوره.

ومن هذا المنطلق تطرح تساؤلات جوهرية عن مدى قدرة المجتمع المدني في السياق الجزائري على القيام بدوره كفاعل رئيسي في المقاربة التشاركية، التي تطرح كمقاربة تكميلية لنقائص الديمقراطية التمثيلية على المستوى المحلي، وبناء على ذلك فإن نشاطه الرئيسي محليا يكمن في القيام بدوره الرقابي وضمان مشاركة المواطنين في عملية تسيير الشأن العام وصنع القرار المحلي، وهي وظائف تستوجب استقلال التنظيم الذي يقوم بها وهو الأمر المستبعد في الخصوصية الجزائرية، التي تطرح نوعا من التداخل بين قطاع الدولة والقطاع الخاص تضمنه شبكات زبونية أدت لتقليص فرص استقلال السوق،¹⁹ وخروج الثروة عن نطاق الدولة وتمكين المجتمع من امتلاك ثروته الخاصة التي تضمن له الاستقلال النسبي عن الدولة، وهي العلاقة التي تأسس وفقها النموذج الديمقراطي الغربي.

وعليه نصل لنتيجة مفادها أن المجتمع المدني الجزائري ذو طبيعة قيمية وثقافية رعوية تتنافى وشروط الديمقراطية المحلية خاصة، وليس ذلك متعلقا بعلاقة هذا التنظيم بالدولة فقط وإنما يعود للثقافة السياسية التي تسود المجتمع الجزائري، باعتباره من المجتمعات الأبوية التي لا تفصل بين البنى التقليدية (الأسرة، العشيرة، القبيلة) والبنى الحداثية (فضاءات المواطنة)، وبالتالي فيكون العمل في الأخيرة بمنطق تقليدي

تتحكم فيه العلاقات الأسرية والعصبيات القبلية، وتأسس المصالح داخله وفق شبكات عائلية وقرابية تستبعد خصائص الكفاءة والاستحقاق والجودة، وهي معايير الإسناد الوظيفي الحديثة والتي تمهد لبناء مجتمعات متطورة وديمقراطية.

3. المواطن

إن الثقافة السياسية للمواطن الجزائري ما هي إلا إحدى انعكاسات المنظومة الثقافية للمجتمع الجزائري بكامل رموزها، وحمولتها الدينية والتاريخية والسياسية والأيدولوجية، خاصة وأن الفرد في هذه البيئة لم يحظى بتجربة التطور التاريخي المنطقي الذي يسهل عملية الانتقال بين المراحل التقليدية ومرحلة الحداثة، وليس ذلك قصورا في مداركه الثقافية وإنما نتيجة عوامل بيئية قهرية تمثلت في فترات الاستعمار الطويلة، والتي ساهمت في تغيير مسار التطور الثقافي الاجتماعي القائم على التراكم وتشكل الخبرات ومهارات التعلم والاستكشاف، والتفاعل العفوي بين أفراد المجتمع الواحد.

وجراء هذا العامل، انتهج المجتمع سياسة الانغلاق والانزغال حفاظا على هويته، وتجسد هذا السلوك في تزايد حجم الترابط داخل البنى التقليدية كالأُسرة والقبيلة والعروش والعشائر، وغيرها من أشكال الترابط الوشائجي الذي يضمن للأفراد مرجعية هوياتية من الجانب الثقافي السوسيولوجي، وأيضا يعد أسلوبا دفاعيا لحفظ الأنساب والتعرف عليها ضد محاولات الاستعمار الفرنسي تفسيح المجتمع الجزائري وإعادة هندسته بما يتوافق والمشروع الاستيطاني الذي كانت تسعى لتحقيقه.

فرغم أن هذه الظاهرة تعد صورة من صور المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، إلا أنها ساهمت في تصلب الروابط العشائرية وتجذر النظام الأبوي الذي يميز المجتمعات العربية من ضمنها الجزائر، حيث تتم قراءة سلوك الأفراد وفق مدخلين: مدخل التسلط ومدخل الخضوع والتبعية، وكلاهما كفيلا بإنتاج نمط الثقافة السياسية الرعائية، فالأفراد يتوجهون نحو مركز السلطة في المجتمع توجهها سلبيا يستبعد في كنفه كافة أشكال المشاركة أو الرقابة أو المنافسة، وذلك لقداسية مصدرها مما يستبعد احتمال طرحها للتداول؛ ويعد هشام شرابي أبرز المفكرين العرب الذين قدموا قراءة مفصلة ساهمت في تفسير انعكاس النظام الأبوي على السلوك السياسي للأفراد خاصة فيما يتعلق بعملية المشاركة السياسية التي تعد التجسيد العملي للنموذج الديمقراطي التشاركي²⁰.

وقد ساهم نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال، في ترسيخ ظاهرة تقديس مركز السلطة وعدم السماح بتوزيعها، وربط هذه المسألة بالاستقرار والأمن الوطنيين مما زاد من قناعة الأفراد بواقع أن السلطة

السياسية تتمثل في شخص الحاكم وليس مؤسسات الدولة، مما يؤدي لضمور روح المبادرة والمشاركة في الشؤون العامة نظرا لواقع احتكار السلطة والثروة والفرد في هذه المعادلة ليس شريكا، وإنما تابع مطالب بالخضوع مقابل تحصيل الحد الأدنى من الخدمات (التعليم، الأمن، والصحة)، مقابل تنازله على دوره كقريب على السلطة وشريك في صناعة السياسة العامة للدولة.²¹

نتيجة لذلك فالثقافة السياسية التي تتحكم في السلوك السياسي هي ثقافة خضوع رعوية، تستمد مؤشراتنا من مفاهيم القوة (تتمتع السلطة بكافة مصادرها)، والإقصاء (يعيشه الفرد نتيجة لغياب التمثيل السياسي وقنوات الاتصال السياسي بينه وبين السلطة ما يغذي ظاهرة الاغتراب السياسي)²²؛ وعدم قبول التعدد السياسي والانفتاح على الرأي الآخر لا يخدم مسار تأسيس الدولة الأمة، خاصة وأن الجزائر من المجتمعات متعددة الثقافات، وتشهد تنوع في مكونات الهوية مما يخلق ثروة ثقافية وحضارية، قادرة على تحقيق نقلة نوعية لمكانة الجزائر مغاريا وعربيا وعالميا، في حال تم ادماج هذه المكونات في إطار مؤسسي منظم يحولها التعبير عن نفسها وممارسة طموحها السياسي والاقتصادي، وفتح مجال الارتقاء الاجتماعي وفقا لمعايير الكفاءة والجدارة والتنافس النزيه.

وبذلك نستطيع القول: إن ركود الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري هو نتيجة لعوامل تاريخية وسياسية، فلما كان الانغلاق والعزلة الاجتماعية التي فرضها الفرد على نفسه مظهرا للصدوم أمام مساعي الاحتلال الفرنسي لتفريغ الهوية الجزائرية من مكوناتها، فقد أصبح بعد الاستقلال إلى يومنا هذا أمرا مفروضا عليه نظرا لانفصال المجتمع عن مجال السلطة، ولا يعني ذلك حالة الفوضى (وإن كانت قد شهدتها الجزائر تسعينات القرن الماضي)، وإنما هو حالة اختلال العقد الاجتماعي أو غيابه بين الطرفين حيث يتنازل المجتمع طوعا عن المشاركة نظرا لفقدانه الثقة في السلطة، واستئثار الأخيرة بقيمها نظرا لعدم وجود بديل عن نخبة التقليدية وعدم قدرة المجتمع عن طرح أخرى ومنحها المشروعية.

وبالتالي فطرح التدبير التشاركي كآلية لتسيير الشأن العام المحلي دون العمل على استبدال الثقافة السياسية السائدة وتميمتها بما يتوافق ومتطلبات الديمقراطية، يؤدي لاستمرار الفجوة بين الخطاب والواقع وهذه الفجوة كفيلة بتقويض كافة فرص بناء الثقة بين السلطة والمجتمع، والفرد وفق النمط الرعوي هو فرد غير مشارك وإنما منسحب وخاضع، وقد حلل الكاتب **مصطفى حجازي** هذا السلوك في كتابه "التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور" من خلال تحديده لصفات الفرد الرعية في النقاط التالية:

- احتقار الذات والشعور بالدونية مما يعني تقديس صاحب السلطة والخضوع له.
- تنامي مشاعر الشك والحذر من الآخر مما ينفي رغبته في التفاعل مع الآخرين والاحتكاك بهم.
- الاتكالية والكسل وغياب روح المبادرة والابداع، ويعتبر الاقتصاد الريعي أهم عامل يغذي هذا السلوك.
- غياب الفكر النقدي وكافة صور الإبداع الفكري، نظرا لأن الأفراد ضمن نمط الثقافة الرعوية، أفراد مستهلكين للقيم الفكرية وليسوا منتجين لها وهو ما يكرسه الإعلام ووسائل الاتصال والصحافة التابعة للسلطة ذات التوجه الواحد، أي السعي لانتاج قوالب فكرية تلغي أي فكرة خارج حدودها.²³

وتكريس هذه الحالة لعقود من الزمن، ساهم في ضعف إمكانيات الأفراد الإبداعية وقدراتهم في التسيير والتخطيط حتى على مستوى التنظيمات الاجتماعية الغير الرسمية، أي منظمات المجتمع المدني التي تعد إطار تعليمي وتكويني للأفراد، ولكن في الحالة الجزائرية هي مؤسسات لانتاج ذات القيم وتدويرها، وعليه لا يصح طرح المقاربة التشاركية كوسيلة لامتصاص ظاهرة الاغتراب السياسي وتفعيل المشاركة السياسية وتكريس الديمقراطية المحلية، دون إعادة النظر في مكونات الثقافة السياسية السائدة وإعادة ضبط مؤشراتنا بما يتوافق والتوجه الحالي للخطاب السياسي، المعتمد على المجتمع المدني والمواطن كمصدر للمشروعية السياسية وتحقيق التنمية المحلية وتجاوز مظاهر الفساد السياسي والإداري الذي اقترن بالمجالس المحلية المنتخبة لسنوات.

ثالثا: آليات تجديد الثقافة السياسية وإعادة صياغة عناصرها

إن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر يمكن قراءتها ومعرفة مدى تأثيرها من خلال ثلاث ظواهر أساسية:

- تدني مستويات المشاركة السياسية (يمكن ملاحظة ذلك من خلال نسب المشاركة في الانتخابات).²⁴
- أزمة الشرعية السياسية وضرورة تحديد مصدرها.
- أزمة المواطنة وغياب تمظهراتها في المجتمع الجزائري.

وهي أزمات تعد مداخل أساسية لاختلال الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعرقلة مسار التنمية المحلية والوطنية، وذلك نتيجة لغياب رؤية مشتركة بين الأفراد وصناع القرار السياسي، وانتفاء كافة أشكال التوافق والتمثيل السياسي، مما يطرح ضرورة لإعادة صياغة مكونات الثقافة السياسية لكل من الفرد والسلطة وسنقدم مجموعة من الآليات التي تخدم هذا الهدف:

1. الآليات القانونية والمؤسسية

يعتبر الإصلاح السياسي من أهم الآليات التي يتم اعتمادها لإضفاء تحسينات وظيفية، قيمة، سلوكية، بنيوية وتقنية على النظام السياسي القائم، وذلك لامتصاص الاختلالات المسجلة على مستوى وظائفه والتي تتماشى طرديا مع نجاعة وجودة مخرجاته، حيث يقدم **دافيد إيستون / David Easton** بناء على نظرية النظم تحليلا يوضح أن النظام السياسي ليس كيانا منعزلا عن التركيبة الاجتماعية حيث يتأثر بهذه البيئة التي يتعامل مع خصائصها ومكوناتها على شكل مدخلات، وتعد أهم ركائز النظرية وفقا لمؤسسها حيث يعتبر أن الأخيرة هي واحدة من محددات مدى قدرة أي نظام سياسي على الاستمرار،²⁵ وتمثل قدرته على معالجتها وتصنيفها مضمون وظيفته الأساسية ألا وهي التوزيع السلطوي للقيم.

وقد تم اختبار النظام السياسي في عدة محطات من التاريخ السياسي للجزائر، في مدى قدرته على التعامل مع المطالب (المدخلات) ومدى قدرته على معالجتها، ومن أبرز المحطات نجد أحداث أكتوبر 1988، احتجاجات 2011، وحراك 2019؛ وتشترك هذه المحطات في نقطتين:

- حالة احتقان شعبي (تدل على عدم قدرة المخرجات على ترجمة المطالب المرفوعة).
- لجوء النظام السياسي لآلية الإصلاح السياسي لضبط الأوضاع السياسية والاستمرار.

وبدورها تؤكد هذه النقاط على وجود ظاهرتين:

- انعدام قنوات الاتصال بين النظام السياسي وبيئته (خلل المنظومة الحزبية، ضعف تنظيمات المجتمع المدني، عدم وجود إعلام موضوعي منفتح على الرأي العام، مما ينعكس سلبا على دقة المطالب ووضوحها).

- التوجه الأحادي للنظام السياسي واعتماد النمط الفوقي للإصلاح تجنباً لفتح النقاش العام حول الأزمات البنيوية للنظام السياسي وعلى رأسها أزمة الشرعية.

وقد انعكس ذلك على طبيعة الإجراءات الإصلاحية التي اعتمدها النظام في المراحل المشار إليها، وكان معظمها قد ورد بطابع قانوني سواء على شكل تعديل دستوري، أو تعديل للقوانين العضوية المعمول بها، وفي سياق دراستنا نشير إلى قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12 والتعديل الدستوري 2020، حيث جاء لترجمة الخطاب السياسي المندد بضرورة إشراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وترقية دورة منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة والفئات المهمشة، تحقيقاً للهدف التشاركي الذي تم إدراجه كمدخل لإصلاح اختلالات الديمقراطية التمثيلية على مستوى الجماعات المحلية.

من ناحية أخرى جاء التعديل الدستوري بمجموعة من البنى المؤسسية التي من شأنها ترقية عمل المجتمع المدني وضمان مشاركة المواطن السياسية وهي:

أ/ **المرصد الوطني للمجتمع المدني:** تم إنشائه بموجب المرسوم الرئاسي 21-139 المؤرخ في 2021/04/12 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية ويعتبر هيئة للتشاور والاقتراحات والحوار لترقية أداء المجتمع المدني، ويتمتع هذا المرصد بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.²⁶

ب/ **المجلس الأعلى للشباب:** يعد واحداً من الهيئات المستجدة في إطار عملية الإصلاح السياسي التي أشرف عليها الرئيس "عبد المجيد تبون"، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وتقديمه برنامجاً تعد مشاركة الشباب وترقية دورهم في المجتمع من أبرز محاوره، وعلى خلفية ذلك وبموجب المرسوم الرئاسي 21/416 المؤرخ في 2021/10/27 تم إنشاء "المجلس الأعلى للشباب" كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تقدم آراء واستراتيجيات وبرامج من شأنها إدماج الشباب في الحياة العامة وضمان مشاركتهم السياسية مشاركة إيجابية وفاعلة.²⁷

ج/ **وسيط الجمهورية:** وضمن مساعي مؤسسة المشاركة السياسية للمواطنين، وتهيئة سبل تطبيق وتفعيل المقاربة التشاركية خاصة على المستوى المحلي، تابع المشرع اجتهاده في بعث مؤسسات مستحدثة خدمة لتوجهه السياسي، القائم على استقطاب الشباب الجزائري خاصة والمواطنين بصفة عامة نحو المشاركة من خلال مؤسسات تحت رعاية رئيس الجمهورية، ما يضمن تأطير الحياة العامة وفقاً لأطر تشريعية ومؤسسية

منظمة، تعبر عن رغبة المشرع في استرجاع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة من خلال إنشاء هيئة طعن غير قضائية تساهم في الدفاع عن حقوق المواطنين ورقابة الهيئات الإدارية ومدى خدمتها للمواطن وتلبية احتياجاته، وتمثلت في "وسيط الجمهورية" وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 45/20 الصادر بتاريخ 2020/02/15²⁸.

إن هذه الإجراءات وردت جميعها كمبادرة من قبل السلطة اتجاه المواطن الجزائري، للتأكيد على جديتها في إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة، التي توصف بالتسلطية والفساد السياسي للنخبة الحاكمة خلال ولاية الرئيس الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة"، ولكن مسيطرة لإشكالية البحث فإن السؤال يبقى مطروحا حول قدرة المدخل المؤسسي القانوني على ترقية الثقافة السياسية السائدة سواء على مستوى السلطة أو المجتمع، ومدى استعداد الطرفين للخضوع لهذه القوانين وتطبيقها، خاصة وأن هذه الهيئات المستحدثة تقع تحت وصاية رئيس الجمهورية من حيث النشأة والتمويل، وهي النقطة التي تجعل من استقلاليتها وقدرتها على تأدية أدوارها بنجاحة محل استفسار وتساؤل، لذلك وجب تدعيم الآلية القانونية بغيرها من الآليات على مستويات أخرى.

2. الآليات التربوية والتعليمية

عندما يتم إدراج مفهومي التربية والتعليم، فإننا نقصد مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية (الأسرة، المدرسة، المجتمع المدني، المؤسسات الدينية، التنظيمات الأهلية، الأحزاب السياسية...)، وتعتبر التنشئة الاجتماعية أولى العمليات ذات البعد النفسي والسلوكي والقيمي التي تشكل الثقافة السياسية للفرد، وعليه فإن طبيعة المؤسسات التي تؤدي هذا الدور ينعكس مباشرة على مخرجات عملية التنشئة، ومن خلال هذا التوضيح نستطيع الانطلاق من فرضية مفادها: كلما كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية تتمتع بقيم الديمقراطية وتحلى بها، كلما ساهمت في إنتاج ثقافة سياسية ديمقراطية ومشاركة.

تأسيسا على ما سبق فإن القيم المنقولة للفرد من خلال هذه المؤسسات يفترض أن تكون قيما إيجابية تساهم في تعزيز المواطنة وتنمية السلوك المدني لدى الأفراد، أي هي قيم أصيلة لدى هذه المؤسسات بمعنى أن عملية التلقين لا تتم في إطار عملي بحت (أي يتم باعتباره وظيفة)، وإنما في إطار شعوري يعكس انتماءها ورغبتها في تعزيز الروابط الوطنية عند الأفراد، باعتباره واجبا وطنيا وتحملا للمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها.²⁹

ولكن تطرح الحالة الجزائرية مجموعة من الإشكالات على مستوى البناء القيمي لهذه المؤسسات مما يجعلها تستمر في إنتاج أنماط ثقافية وسلوكية تقاوم التوجه الديمقراطي، وتقوض فرص المشاركة السياسية للأفراد بصفتهم مواطنين يتمتعون بحس مدني ناتج عن ولائهم للوطن الذي ينتمون إليه، والدولة باعتبارها الإطار المؤسسي لممارسة المواطنة (التمتع بالحقوق وأداء الواجبات)، وكنا قد ذكرنا في أجزاء سابقة من البحث حالة التصلب والانغلاق الذي يعرفها المجتمع الجزائري، خاصة عند الإشارة للأسرة والتنظيمات الأهلية، أين تعتبر فضاءات لتفاقم ظاهرة التعصب القبلي والديني والعشائري وهي قيم تتناقض وروح المواطنة وتقوض فرص بنائها وتعزيزها.

وفي إشارة سابقة تم التعريف بالمجتمع المدني في الجزائر، كبناء مؤسسي يعيش حالة من الاغتراب الاجتماعي، نفسر هذا القول انطلاقا من واقع حال نشأته وفقا للنموذج الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر سنة 1989، فهو لم يخضع للصيرورة الطبيعية التي شهدتها في التجربة الغربية وتبلوره كنتيجة اكتمال الصراع الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والسياسي للمجتمع الغربي، فهو محصلة لنشاط إنساني واع يهدف للانتقال بالفرد من حالة الطبيعة، إلى حالة المواطنة والحياة المدنية باعتباره عضوا في جماعة سياسية يمتلك حقوقا يتمتع بها وواجبات يؤديها، أي أن المجتمع المدني هو نتيجة لتراكم خبرات المجتمع الذي يمثله وليس معطى سياسي وإجراء إصلاحي تعتمد السلطة السياسية القائمة.

مما أدى لضمور أدواره كأحد مؤسسات التنشئة وإنتاج ثقافة سياسية ديمقراطية تعمل على دعم قيم المشاركة والانخراط في الحياة العامة وتعزيز مشاعر المواطنة والانتماء، ويعد أهم أسباب هذا القصور الوظيفي هو عدم تمكين المجتمع المدني في الجزائر من وظيفتي المعارضة والرقابة، فهو يعني بمأ الفراغ الذي خلفه انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي والاقتصادي، دونا عن المجال السياسي الذي يعتبر حكرا على النخب الحاكمة التي تحولت إلى أوليغارشيات معزولة ومنفصلة عن المجتمع.³⁰

و بالإشارة للأحزاب السياسية وأهميتها في سياق التثقيف الديمقراطي، فإنها وعلى غرار المجتمع المدني فإن الانتماء القبلي هو الهوية الثقافية لأغلب الأحزاب السياسية في الجزائر، والتي ساهمت في إنتاج ثقافة سياسية أهم ما كرسه له هو العزوف السياسي ومقاطعة الحياة السياسية، ويعود ذلك لواقع الأزمات التي تشهدها الأحزاب في الجزائر أبرزها (أزمة الخطاب، وأزمة القبيلة)³¹، ونفسر الأزمة الأولى التي تتجسد في انفصال خطاب الأحزاب عن الواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري وذلك نتيجة لارتباطها الزبوني بالسلطة السياسية.

فيما تتجسد أزمة القبيلة في نوعية القيم التي تفرزها هذه الأحزاب وتتأسس وفقا لها كالسلطة الأبوية، وهو نخط يمنح قداسية لصاحب السلطة ويمنع مبدأ تداولها والمنافسة عليها حسب معايير الجدارة والكفاءة والاستحقاق، ومن جهة أخرى تكرر أزمة القبيلة لقيم الجهوية وخدمة المصالح الفتوية، وبذلك غياب مشروع وطني تناضل الأحزاب من أجله يدعم أهداف التنمية الوطنية، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتغليب مبادئ الكفاءة والتخصص على الاعتبارات العصبية والعشائرية، والعمل على تكريس الديمقراطية وتشجيع الأفراد على الانخراط في هذه المؤسسة التي تعتبر أهم أشكال التنظيم وحيوية الحياة السياسية.

3. الآليات الاقتصادية والاجتماعية

كما سبق وأشرنا إلى أن الثقافة السياسية ونظرا للتعقيد الذي يكتسيه المفهوم، فإنها تتمظهر في عدة سياقات من بينها السياق الاقتصادي والاجتماعي، ومنه يمكن اعتماد آليات تعكس البعدين لتنمية الثقافة السياسية وتحديد مضامينها، وتعديل السلوك الاقتصادي والاجتماعي الناتج عنها ولعل أبرز الآليات التي جاءت ضمن التوجه التشاركي للمشرع الجزائري نجد مشروع كابدال **CAP Del** الذي بدأ تطبيقه سنة 2016، وتمثل ترقية الاقتصاد المحلي هدفا محوريا في أهداف المشروع.

وتهدف هذه الآلية لانتاج ثروة محلية بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة، أي العمل على خلق مصادر دخل جديدة للجماعات المحلية بعيدا عن مخصصات الدولة، مما يساهم في توفير مساحة من الاستقلالية لعملها، وزيادة مصادر الدخل يؤدي بالضرورة لتوفير الموارد المالية الكافية لتحقيق التنمية المحلية، إضافة للجانب المادي فإن لهذه الآلية انعكاس على الجانب السلوكي والثقافي حيث يساهم في تقويض مظاهر الاتكالية والاستهلاك الغير عقلاني للمخصصات الحكومية³²، بالإضافة لمحاربة بعض أشكال الفساد الإداري كتهديد المال العام، والثراء غير المشروع، وذلك نظرا لأن عملية انتاج الثروة عملية جماعية ينخرط فيها عدة فواعل مما يزيد من فرص تفعيل عملية المحاسبة والرقابة الشعبية ورقابة المنظمات الغير حكومية والشركاء الاقتصاديون.

وتشجيع الاستثمار المحلي كأحد أهداف المشروع يساهم في تقليل ظواهر اجتماعية تعاني منها المجتمعات المحلية كال فقر، البطالة، التهميش، وغياب العدالة الاجتماعية، والتي ترسخت نتيجة المعاملات الزبونية وتمدد الطابع العشائري داخل المجالس المحلية، ويجدر بنا القول إن هذه المساهمة قادرة على تحديد

النمط الثقافي السائد والسلوك الاستهلاكي للمواطنين، وتشجيعهم على تكوين شبكات مصلحة وتنمية قيم التنافس والابتكار والاجتهاد في إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المحلية، وهو بمثابة مدخل تحفيزي وفعال لزيادة ثقة المواطنين بأنفسهم وقدراتهم، من أجل المشاركة الفعالة في تسيير الشأن المحلي، حيث يتحول الفرد من مستهلك لمخرجات السياسة المحلية العامة إلى مساهم في صياغتها باعتبارها منتجا للثروة. وتجلينا هذه النقطة لمسألة استقلال المجتمع عن الدولة وهي ظاهرة صحية تقوم على التوازن بين الطرفين وتضفي الشرعية المطلوبة على الحكومات وسياساتها، فالعقد الاجتماعي الذي يعد مرجعية الدولة الديمقراطية الحديثة يتطلب تكافؤا بين طرفيه (الدولة/المجتمع)، ولا يتحقق هذا التكافؤ دون أن يستقل المجتمع بثرواته ويكون قادرا على خلقها وإنتاجها وتحويلها ومراقبتها والاستفادة منها، وبذلك لا يصح الحديث عن الديمقراطية الحديثة أو أحد مقارباتها في ظل الثقافة السياسية الرعوية والاقتصاد الريعي والعلاقات التي ينتجها بين الدولة والمجتمع.

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الثقافة السياسية السائدة في الجزائر، وتأثير مكوناتها على سلوك الفواعل المنوط بها تكريس التدبير التشاركي، الذي بات المقاربة التي يفترض المشرع أنها الوسيلة العملية لتحقيق الإصلاح الإداري على مستوى الجماعات المحلية وتحقيق التنمية وتعزيز المشاركة السياسية داخل المجتمعات المحلية، ومن خلال الدراسة وما ورد فيها من عناصر نتوصل للنتائج الآتية:

- نمط الثقافة السياسية السائد في أي مجتمع، هو حصيلة تراكمية لظروف تشكله تاريخيا وسياسيا واقتصاديا، وينتج عن هذا الثقل الثقافي أنماط سلوكية تختلف من مجتمع لآخر تعكس اختلاف التجارب التطورية لها.
- تتغير طبيعة تفاعل الأفراد داخل مجتمعاتهم حسب الثقافة السياسية التي يمتلكونها، فهي تحدد شكل علاقاتهم بالنظام السياسي القائم، نظرهم للسلطة السياسية الحاكمة، طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يستجيبون لها ويسعون لإنتاجها.
- تؤثر الثقافة السياسية على شكل العملية السياسية ككل، وتفسر سلوك النظام السياسي اتجاه بيئته، وتعد المحدد الرئيسي لكيفية معالجة مدخلاته ومدى جودة مخرجاته ومواءمتها للواقع (القوانين، السياسات العامة، الخدمات المقدمة، الميزانيات الموجهة لحل الأزمات الاجتماعية كالسكن والبطالة والفقر...).

● اهتمام المشرع الجزائري بالمقاربة التشاركية كأحد آليات تكريس الديمقراطية وتحقيق التنمية المحلية،
يوجب على الباحثين دراسة مدى توافق توجهات السلطة مع خصائص المجتمع الجزائري من جهة،
ومن جهة أخرى مدى جديته في تحقيق هذه المساعي وتمثل الثقافة السياسية مدخلا مهما للوصول
إلى هذه الإجابات.

● لا تتوافق القيم الثقافية السائدة في الجزائر مع متطلبات النموذج الديمقراطي والمقاربة التشاركية، التي
تقضي بالانفتاح والشفافية، واستقلال منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ضمان استقلالية
المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من صياغة السياسات العامة المحلية بما يتوافق وخصوصية البيئة
المستهدفة.

اعتمادا على مضمون البحث يمكن أن نقترح مجموعة من التوصيات وهي:

● لترقية قيم الديمقراطية وتجديد المفاهيم الأساسية المكونة للثقافة السياسية السائدة في الجزائر،
وجب على المشرع توفير مساحة من الحرية تتمثل في فتح المجال العام، لتمكين الأفراد من التعبير
عن آرائهم بعيدا عن القوالب الفكرية التي تم تكريسها من خلال وسائل الإعلام والبرامج التعليمية
والخطاب السياسي والديني، بالإضافة للتشوه القيمي الذي تعرفه مؤسسات التنشئة السياسية في
الجزائر في مقدمتها الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

● يعتبر الاقتصاد الريعي الذي تعتمده الجزائر أبرز عامل لتكريس نمط ثقافة رعوي، يكرس جملة
من الآفات على مستوى العمل السياسي والإداري، ما ينعكس سلبا على نظرة المواطن لمؤسسات
الدولة، لذلك وجب على صانع القرار الجزائري إعادة النظر في بنية الاقتصاد والعمل جديا على
إعادة بناء المنظومة الاقتصادية بما يتوافق والتوجه الديمقراطي.

● بالإضافة لمسؤولية الجهات الرسمية في ترقية النمط الثقافي السائد، فإن الشريك الاجتماعي من
منظمات المجتمع المدني ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، مطالبة بالقيام بدورها
كمؤسسات لانتاج القيم الإيجابية داخل المجتمع، خاصة في ظل الانفتاح التكنولوجي وانتشار
وسائل الاتصال وإمكانية الوصول لأكبر قدر من فئات المجتمع، من خلال حملات رقمية توعوية
تقول بضرورة مشاركة المواطن محليا، وتعزيز شعوره بالمسؤولية اتجاه بيئته وقدرته على تغيير واقعه من

خلال تغيير سلوكاته ومنطقاته الفكرية التي تتفاعل مع الشأن السياسي وفق منظور سلبي تميزه مشاعر اللامبالاة والنفور والاعترا ب.

● إعادة النظر في المنظومة التعليمية خاصة المتعلقة بالأطوار الأساسية، وتعزيز المواد الدراسية بمقررات تدعم تطوير المدارك الفكرية للأطفال المتدربين، وتعمل على زرع قيم المواطنة والتحسيس بقيمة المشاركة السياسية، وتصميم فعاليات تربوية قادرة على تمكين هذه الفئة من رؤية أثر مشاركتها وتفاعلها داخل الحيز المدرسي، علما أن هذه التجارب قادرة على تحقيق التنمية الثقافية وبلورة مدركات إيجابية خاصة وأنه سبق لنا الإشارة بأن الثقافة السياسية هي نتيجة لعملية تراكم.

التهميش:

^{1/} حليلو نبيل، "الثقافة السياسية الأنماط والوظائف"، مجلة المفكر، 17، (جوان 2018)، ص. 211.

^{2/} المرجع نفسه، ص. 213.

^{3/} مسعودي عبد الرؤوف، "طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وأثرها على مؤسسة فعاليات المجتمع المدني"، مجلة السياسة العالمية، 02، (جوان 2023)، ص. 656.

^{4/} محمد مرزوقي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: طبيعة العلاقة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08، (جانفي 2016)، ص. 141.

^{5/} محمد مرزوقي، مرجع سابق، ص. 142.

^{6/} المرجع نفسه، ص. 142.

^{7/} يوسف علاء الدين، "التدبير التشاركي وتحديات تعزيز الحكامة المحلية: مقاربة نظرية"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 02، (جانفي 2020)، ص. 1892.

^{8/} نصير سمارة، "المرصد الوطني للمرفق العام: إطار لتقويم السياسات الإدارية العمومية في الجزائر"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 26، (جوان 2019)، ص. 276.

^{9/} يوسف، المرجع نفسه، ص. 1893.

^{10/} محمد عثمان، "الدور التشاركي للجمعيات كآلية لتحقيق الحكامة المحلية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، 01، (مارس 2025)، ص. 1572.

^{11/} كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط. 2. (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 154.

¹²/ المرجع نفسه، ص. 155.

*المجال العام: هو مفهوم فلسفي يعبر في جوهره على فضاء تبادلي وتفاعلي، ينخرط فيه الأفراد من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بالشأن العام، ويستوجب هذا الفضاء توفر قيم تواصلية معينة كاحترام الآخرين، تقبل النقد، والاستعداد للمشاركة وتوفر مصادر المعلومات وسهولة الوصول إليها، كما يعبر هذا المجال على أكثر أشكال الديمقراطية حداثة.

¹³/ أنظر المادة 02 من قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 01 شعبان عام 1432 الموافق ل 03 جوان سنة 2011م، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد، 01.

¹⁴/ منال دوادي، "المجتمع المدني وإشكالية تنزيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر 2011/2022"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تنظيم سياسي وإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2024/2025)، ص. ص. 163، 164.

¹⁵/ انظر: نوري دريس، "الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة"، (أطروحة دكتوراه علوم، تخصص إدارة الموارد البشرية، قسم علوم الاجتماع، جامعة سطيف 2، 2015/2016).
¹⁶/ مبارك فريطاس، "الأحزاب السياسية ورهان الثقافة السياسية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 02، (ديسمبر 2021)، ص. ص. 337، 338.

¹⁷/ مسعودي عبد الرؤوف، "طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وأثرها على مأسسة فعاليات المجتمع المدني"، مجلة السياسية العالمية، 02، (جوان 2023)، ص. ص. 663.

¹⁸/ "منظمات طلابية تدعم ترشح عبد العزيز بوتفليقة"، مقال مأخوذ عن موقع الجزيرة الإخبارية، تم التصفح يوم: 2025/07/22. <https://www.aljazeera.net/news/2014/3/16>

¹⁹/ محمد بوقشور، "المجتمع المدني في الجزائر: الوهم والرهانات"، مجلة العلوم الإنسانية، 50، (ديسمبر 2018)، ص. 569

²⁰ \ Abdelkader Abdelali, « Political Culture, Social Cleavages, And Democracy : Algeria Case », **OMRAN44**, (2023), p.43.

²¹/ بياتريس هيبو، التشريح السياسي للسيطرة. ط. 1. (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص. 32.

²² \ Faiza Miloud, « Political Culture and Civil Society in Algeria: Problematicrelationship », published by **DigitalRepository** : <https://repository.uobaghdad.edu.iq/articles/jcopolicy-83?page=2464>

²³\ Faiza Miloud, ibid.

- ²⁴ /انظر الموقع الرسمي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، [/https://ina-elections.dz](https://ina-elections.dz)
- ²⁵ /مي مجيب، "إعادة قراءة "إيستون": قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 01، (2021)، ص. 135.
- ²⁶ /أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للمجتمع المدني، تم التصفح يوم: 2025/08/02، https://marsad.dz/?page_id=18905
- ²⁷ /أنظر الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشباب، تم التصفح يوم: 2025/08/02، <https://csj.gov.dz/about-council>
- ²⁸ /أنظر الموقع الرسمي لوسيط الجمهورية، تم التصفح يوم: 2025/05/02، [https://mediateur.el-](https://mediateur.el-mouradia.dz/inauguration)
[mouradia.dz/inauguration](https://mediateur.el-mouradia.dz/inauguration)
- ²⁹ /خالد غربي، "دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية"، مجلة السراج في التنمية وقضايا المجتمع، 08، (ديسمبر 2018)، ص. 165.
- ³⁰ /عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ط.1. (سوريا: دار الحوار، 2007)، ص. 102.
- ³¹ /مبارك فريطاس، "الأحزاب السياسية ورهان الثقافة السياسية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، (ديسمبر 2021)، ص. 339.
- ³² /دوادي منال، مرجع سابق، ص. 204.